

Distr.: General
28 March 2013
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 ملحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٩	 ثانياً - الميزانية
٩	 ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٩	 ألف - ملحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070513 220413 13-26582 (A)



١٠	الموارد المعدنية	باء -
١٠	التشييد والصناعة التحويلية	جيم -
١٠	الزراعة وصيد الأسماك	دال -
١١	النقل والاتصالات	هاء -
١١	السياحة والبيئة	واو -
١٢	الظروف الاجتماعية	رابعا -
١٢	لمحة عامة	ألف -
١٢	العمالة	باء -
١٣	التعليم	جيم -
١٤	الرعاية الصحية	دال -
١٤	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	خامسا -
١٦	مركز الإقليم في المستقبل	سادسا -
١٦	موقف حكومة كاليدونيا الجديدة	ألف -
١٦	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٨	نظر الأمم المتحدة في المسألة	سابعا -
١٨	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
١٨	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
١٩	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
		المرفق
٢٠	الاجتماع العاشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا	

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتديره فرنسا.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: جان - جاك برو، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية (منذ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)

الجغرافيا: يقع الإقليم في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١ ٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و ١ ٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهو يشمل جزيرة رئيسية واحدة تُعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالي، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالي

مساحة الأرض: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا^(أ).

عدد السكان: ٢٥٢ ٠٠٠ نسمة (٢٠١٢).

التكوين العرقي: يتألف السكان بنسبة ٤٠,٣ في المائة من الميلانيزيين، وهم الكاناك أساسا؛ و ٢٩,٢ في المائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم فرنسيون أساسا؛ و ٨,٧ في المائة من الواليزيين؛ و ٢ في المائة من التاهيتيين؛ و ٢,٦ في المائة من الإندونيسيين والفيتناميين، و ٢,٧ في المائة من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى".

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية؛ ويُستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محددة جغرافيا بدقة.

العاصمة: نوميا؛ وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: هارولد مارتان (منذ حزيران/يونيه ٢٠١١).

(أ) استقيت البيانات المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة من المشروع المعنون "البحر من حولنا"، وهو مشروع تعاوني بين جامعة بريتيش كولومبيا وفريق بيو للبيئة (www.seaaroundus.org).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الأحزاب المناهضة للاستقلال، وهي التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب تجمع كاليدونيا، وحزب المستقبل المشترك، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا. والأحزاب المناصرة للاستقلال، وهي جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني (حزب تحرير الكانك)، وحزب العمل، والاتحاد الكاليدوني، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في عام ٢٠١٢.

الهيئة التشريعية: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٧ ١٢٤ دولارا.

نسبة البطالة: ١٤ في المائة (نسبة العاطلين عن العمل من القوة العاملة في عام ٢٠١١).

الاقتصاد: صناعة التعدين (ولا سيما صناعة النيكل)، والتشييد، والسياحة.

الوحدة النقدية: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

لحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وأطلق عليها اسم "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا كاليدونيا الجديدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة كاليدونيا الجديدة لإنشاء قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠ ٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وفي السبعينيات، كان أنصار الاستقلال نشطين للغاية، ما أدى إلى اندلاع أعمال عنف في الثمانينيات عرفت باسم "الأحداث". وفي عام ١٩٨٨، أفضت اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد نحو ١٠ سنوات، وتحديدًا في عام ١٩٩٨، نص اتفاق نوميًا على حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسيجرى استفتاء بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تتولى كاليدونيا الجديدة السيادة الكاملة وتتمتع بالاستقلال التام.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - أنشئت حركة الكاناك للاستقلال في السبعينيات من القرن الماضي استجابة لعملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا وردا على زيادة تدفقات الهجرة الفرنسية. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بوصفها منظمة جامعة للأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في وقت لاحق من ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا في المواجهات العنيفة التي وقعت بين أنصار الاستقلال والموالين لفرنسا. وتوقف العنف في نهاية المطاف مع عقد اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية، وهو حزب موال، وحكومة فرنسا.

٢ - ونصت اتفاقات ماتينيون على توفير قدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي وتقديم مساعدات كبيرة تهدف إلى تلافي أوجه التفاوت العميقة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكاناك، وكذلك إلزام الإقليم بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي عام ١٩٩٨، وافق الشركاء الثلاثة في اتفاقات ماتينيون على نظام أساسي جديد يحدد مؤسسات الإقليم وعلاقاته مع فرنسا. واتخذ هذا الاتفاق، الذي أطلق عليه اسم "اتفاق نومييا"، مسلكا وسطيا بين التطلعات السياسية لكل من حزب التجمع والجبهة، وتجنب الحاجة إلى إجراء استفتاء مثير للشقاق بشأن الاستقلال. وقد وقّع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وأقر في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٧٢ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة. وفي وقت لاحق صدقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ التابعين لفرنسا على الاتفاق. وتعرّف كاليدونيا الجديدة الآن في الدستور الفرنسي بوصفها "بلدا تابعا لفرنسا في ما وراء البحار يتسم بطابع خاص" ويتمتع باستقلالية معززة.

٣ - وينص اتفاق نومييا، في المادة ٥ من الباب الأول، على ما يلي: "لا بد من السعي بشكل مشترك إلى تحديد علامات هوية للبلد، من اسم وعلم ونشيد وطني وشعار وشكل للأوراق النقدية، تعبيراً عن هوية الكاناك والمستقبل المشترك الذي سيتقاسمه الجميع". وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق كونغرس الإقليم على ثلاث من أصل خمس علامات للهوية يمكن أن ترمز إلى وحدة كاليدونيا الجديدة، وهي النشيد الوطني والشعار وشكل الأوراق النقدية. لكنه لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن الاسم والعلم. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعرب كونغرس كاليدونيا الجديدة عن رغبته في أن يجري، في كاليدونيا الجديدة، رفع علم الكاناك والعلم الوطني في آن معاً. ونظراً إلى أن هذا الموقف لا ينطوي على قوة قانونية مُلزمة، يُترك لكل مجتمع محلي حرية اعتماده أم لا. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، رفع

رئيس الوزراء، فرانسوا فيون، العلم الكاناكي والعلم الفرنسي معاً للمرة الأولى في مقر مفوضية الجمهورية بحضور السلطات المحلية، وكان في زيارة رسمية إلى الأρχيبيل.

٤ - ويلزم اتفاق نومييا فرنسا بنقل مسؤوليات معينة من الحكم، باستثناء السلطات السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. ومن المزمع إجراء استفتاء في موعد يحدد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ بشأن المسائل الأساسية وهي: نقل السلطات السيادية، والحصول على مركز دولي كامل المسؤولية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية. وسيحدد ثلاثة أحماس أعضاء كونغرس كاليدونيا الجديدة الموعد الدقيق للاستفتاء. وفي حال كانت نتائج الاستفتاء الأول سلبية، يجوز لثلث أعضاء الكونغرس الدعوة إلى إجراء استفتاءين إضافيين. وإذا جاءت الإجابة سلبية منها جميعاً، يجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناشئ على هذا النحو. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٥ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، افتتحت رسمياً المرحلة الأولى لفترة استعراض القوائم الانتخابية الخاصة، الممتدة من ١ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وستُفُضي مرحلة تقديم الالتماسات لممارسة السلطة التقديرية إلى اللجان والنظر فيها، في الفترة من ١١ إلى ٢١ آذار/مارس، إلى وضع القوائم المؤقتة، ثم إلى مرحلة إيداع طلبات الانتصاف القضائي لدى محكمة نومييا الابتدائية والنظر فيها في الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل. ويُتوخى أن يجري في ١٧ نيسان/أبريل نشر القوائم الانتخابية الخاصة النهائية التي تشكل هيئة الناخبين الخاصة الكاليدونية حتى إجراء الاستعراض المقبل.

٦ - وأكد النائب الأول لرئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، الموقع على اتفاق نومييا، روك فاميتان، في إعلانه السياسي في الاجتماع العاشر للجنة الموقعين في عام ٢٠١٢، الموزع على أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الأربعة والعشرين الخاصة)، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، أن مسألة الحق في التصويت في انتخابات المقاطعات وفي مشاورات الخروج من العملية "لا تقبل أي غموض. وترد أسماء مئات الناخبين الكاناك في القائمة الملحقة، لكن هناك فضلاً عن ذلك محاولات لدمج أشخاص من غير المواطنين في القوائم الخاصة. وبات إصلاح هذا الأمر ضرورياً تماماً وإلزامياً ومُلحاً بالنسبة إلى قوائم المقاطعات هذه، وإلى وضع القوائم الانتخابية المتصلة بمشارورة الخروج من العملية". وأكد مجدداً "الحق في الحصول على مواكبة على درب التحرر"، ومشروعية ممارسة شعب الكاناك لحقه في تقرير المصير. وشدد على أن هذا يُعتبر من ضمن "المسؤولية التاريخية للدولة التي يجب ألا تفشل في الوفاء بمهمة إنهاء الاستعمار في

كاليدونيا الجديدة"، لأن الدولة "ليست حَكَمًا" وإنما هي جهة فاعلة في اتفاق نوميا. وشدد على أن هذا الأمر هو "مسألة سياسية بكل معنى الكلمة، ويمكننا أن نؤكد أنه لن يسع شعب الكاناك القبول بعد الآن بعملية تحوُّله أكثر فأكثر إلى فئة الأقلية في بلده، ولا يمكنه أن يكون عديم الإحساس إزاء الموت المبرمج لممارسة حقّه في تقرير المصير من خلال اتباع سياسة اختيارية لهجرة المواطنين الفرنسيين". وبالمعنى نفسه، تناولت اللجنة التقنية المعقودة غداة اجتماع لجنة الموقعين، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إمكانية أن يسجَّل في القوائم الخاصة الناخبون الكاناك الـ ٨٧٠ ١ المدرجة أسماؤهم في القائمة الملحقه بقرار من اللجان المعنية باستعراض القوائم الانتخابية، واقترحت تعزيز الهيئة التي تعمل بالفعل على حل هذه الإشكالية. وحُدِّد الموعد النهائي لمحاولة تسوية هذه المشكلة الحساسة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ نائب الرئيس، في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الفرنسي وموزعة على أعضاء لجنة الأربعة والعشرين الخاصة في ١٣ شباط/فبراير، أن صعوبات سياسية كبيرة قد ظهرت وأن اتفاق نوميا أصبح "مجددًا موضع نقاش من حيث ماهيته ورسالته، إلى درجة التشكيك في بُعده الهادف إلى إنهاء الاستعمار".

٧ - ويوجد في كاليدونيا الجديدة كونغرس للإقليم يتألف من ٥٤ عضواً، وهو هيئة تضم مجموع الأعضاء المنتخبين في جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ عضواً من مقاطعة الشمال، و ٣٢ عضواً من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من مقاطعة جزر لويالي).

٨ - وتمثل حكومة كاليدونيا الجديدة السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها الرئيس الذي ينتخبه الكونغرس ويكون مسؤولاً أمامه. وينص اتفاق نوميا على أنه يجب على الحكومة، بوصفها هيئة جماعية، أن تعكس التمثيل الحزبي في الكونغرس بشكل نسبي. ويُنتخب الرئيس بأغلبية أصوات جميع أعضاء الحكومة.

٩ - ووفقاً لاتفاق نوميا، أنشئت مجموعة موازية من المؤسسات بهدف مراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عُرْفية، يمثل كل منها أحد النطاقات العرفية الثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس شيوخ عرقي إقليمي النطاق يضم ١٦ عضواً، يختار كل مجلس عُرقي اثنين منهم، برئاسة تناوبية. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية في الأمور المتعلقة مباشرة بهوية الكاناك. غير أن هذه الهيئات ليست لها ميزانية.

١٠ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين تلك التي تؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة جزءاً من فرنسا وتلك التي تؤيد الاستقلال، مع وجود فروق دقيقة تميز بين الطرفين. ومنذ إجراء الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٠٩، أصبح الكونغرس يتألف من ٣١ عضواً

مناهضا للاستقلال و ٢٣ عضوا مناصرا للاستقلال. والأحزاب المناهضة للاستقلال الممثلة حاليا هي التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وله ١٣ مقعدا، وحزب تجمع كاليديونيا، وله ١٠ مقاعد، وحزب المستقبل المشترك، وله ٦ مقاعد، والتجمع من أجل كاليديونيا، وله مقعدان. أما الأحزاب المناصرة للاستقلال الممثلة، فهي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال (بما في ذلك حزب تحرير الكانك)، وله ٦ مقاعد، وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني/الاتحاد الكاليديوني، وله ١٢ مقعدا، وحزب العمل، وله ٤ مقاعد، وجبهة تحرير الكانك الاشتراكية، ولها مقعد واحد. وانتُخب جيرار بوادجا (تجمع كاليديونيا) رئيساً للكونغرس في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ وهو خلف للسيد فاميتان الذي يُعد أول قيادي مناصر للاستقلال شغل هذا المنصب.

١١ - وتتألف الحكومة الثانية عشرة التي أدت إليها انتخابات الكونغرس من ١١ عضواً جرى اختيارهم على أساس التمثيل النسبي. وهي تشمل ٧ أعضاء من الأحزاب المناهضة للاستقلال (تجمع كاليديونيا، والتجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب المستقبل المشترك)، و ٤ أعضاء مناصرين للاستقلال من الاتحاد الكاليديوني، وحزب تحرير الكانك، وحزب العمل، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال (بما في ذلك حزب تحرير الكانك). وانتُخب هارولد مارتان (حزب المستقبل المشترك) رئيساً، وجيلبير تيونون (جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني - الاتحاد الكاليديوني) نائبا للرئيس.

١٢ - ويُبدلي سكان كاليديونيا الجديدة بأصواتهم أيضا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وينتخبون عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوين من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية. وأدت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢ إلى هزيمة كبيرة للتجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، الذي كان يُعتبر الحزب الموالي للعهد القديم على مر السنوات، والذي خسر مقعديه في الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح مرشحي حزب تجمع كاليديونيا، مما أحدث شقاً داخل الكتلة الموالية والتجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية.

١٣ - وكاليديونيا الجديدة موضوعة تحت مسؤولية الوزير الفرنسي لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، فيكتوران لورل. ويقوم مفوض سام بتمثيل الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. ويشغل جان - جاك برو هذا المنصب حاليا. ووفقا للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ المتعلق بكاليديونيا الجديدة، تختص فرنسا بالمسائل التي يحددها القانون، بما في ذلك الشؤون الخارجية، والهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، والخدمة المدنية، والحفاظ على القانون والنظام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة. ويجوز له

إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في التشريعات ذات الصلة، ويرجع في هذه المسألة إلى وزير شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار بعد إبلاغ حكومة كاليدونيا الجديدة بذلك. وفي إطار التنظيم الإقليمي، تتولى المفوضية في الإقليم الدفاع عن كاليدونيا الجديدة. ويوجد في الإقليم نحو ٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين الفرنسيين، من بينهم أفراد الدرك.

١٤ - ويستند النظام القانوني للإقليم على النموذج الفرنسي، مضافا إليه التشاور الإلزامي مع المجلس العرقي الاستشاري. ويتولى قضاة رئاسة المحاكم الأدنى درجة ذات الطابع اللامركزي. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة، نومييا، وتتوافر إمكانية اللجوء إلى محكمة النقض في فرنسا في ما يتعلق بمسائل معينة.

ثانياً - الميزانية

١٥ - حسب ما ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، اعتمدت الحكومة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ميزانية للسنة المالية ٢٠١٣ تبلغ ٢٠٩ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ. وهذا يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة عن الميزانية السابقة، تعزى جزئياً إلى زيادة إيرادات الضرائب المتوقعة بنسبة ٤,٦ في المائة. وتقضي الميزانية بتنفيذ مشاريع هامة من قبيل دعم نقل الصلاحيات على النحو المنصوص عليه في اتفاق نومييا، وتحديث اقتصاد الإقليم، والنهوض بالعمالة، ودعم الاقتصاد من خلال الاستثمارات.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٦ - تمتلك كاليدونيا الجديدة أحد أكبر الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، إذ إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المقدر في عام ٢٠٠٩، بمبلغ ٣٧ ١٢٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، يتجاوز مقابله في نيوزيلندا حسب ما أفادت به شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وهذا يعزى إلى حد بعيد إلى هيمنة استغلال النيكل وصناعة النيكل على اقتصاد الجزيرة. ويمثل إنتاج النيكل ٩٥ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. إلا أن هناك أوجه تفاوت كبيرة في توزيع الدخل، إذ تمثل مقاطعة الجنوب نحو ٨٥ في المائة من دخول الأسر المعيشية، ومقاطعة الشمال ١١,١ في المائة منها، ومقاطعة جزر لويالي ٣,٩ في المائة منها. ويعتمد الاقتصاد اعتماداً كبيراً أيضاً على المدفوعات من جانب الحكومة الفرنسية. وينفق ما يقرب من ٨٠ في المائة من هذه المدفوعات على الصحة والتعليم ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ويخصّص معظم ما تبقى للإنفاق على خطط التنمية، في مقاطعة

الشمال ومقاطعة جزر لويالي بشكل أساسي. ويعاني الإقليم من عجز تجاري كبير ناجم عن زيادة قيمة الواردات.

باء - الموارد المعدنية

١٧ - تعد كاليدونيا الجديدة ثالث أكبر منتج للنikkel في العالم بعد الاتحاد الروسي وكندا، وهي تمتلك ما يقدر بربع احتياطيات النikkel في العالم. ويستخرج الكروم والكوبالت أيضا على نطاق تجاري، وعُثر على رواسب من الحديد والنحاس والذهب. وتنفرد كاليدونيا الجديدة بكونها اقتصادا في جنوب المحيط الهادئ يعتمد في الأغلب على التعدين. وهناك صناعات وخدمات محلية متطورة جدا تدعم قطاع التعدين، ما يؤدي إلى إيجاد بعض فرص العمل.

جيم - التشييد والصناعة التحويلية

١٨ - يشكل قطاع التشييد زهاء ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه نحو ٩ في المائة من السكان ذوي الرواتب. ولا تزال مشاريع التشييد في صناعة التعدين توفر قاعدة للنمو. ولا تزال هناك حاجة إلى ما يقرب من ١ ٠٠٠ منزل جديد سنويا في جميع أنحاء الإقليم.

١٩ - ويمثل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يركز إلى حد كبير على تحويل المواد الغذائية والمنسوجات واللدائن، ما يقارب ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٠ - يعمل في الزراعة رسميا ٢ في المائة من السكان، وتمثل الزراعة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنها تشكل الأساس لقدر كبير من الاقتصاد المعيشي للسكان الأصليين. وتشكل تربية الأبقار على الساحل الغربي (التي يقوم بها في الغالب ذوو الأصول الأوروبية عموما) وتربية الخنازير وتصدير لحم الغزال إلى أوروبا أهم الأنشطة الزراعية المدرة للنقد. وكذلك يسهم صيد سمك التونة وتربية الربيان في إيرادات التصدير. وتقدم إعانات مالية كبيرة للإنتاج الزراعي في معظم المناطق ويجري التحكم في الأسعار. ومما يعيق الإنتاج الزراعي تحويل العمالة إلى صناعة التعدين ذات الربحية الأكبر والعوامل المناخية. ونتيجة لذلك لا يزال هناك اعتماد شديد على الواردات لتلبية الطلب.

هاء - النقل والاتصالات

٢١ - لئن كان الإقليم يفتقر إلى السكك الحديدية، فهناك شبكة طرق جيدة في نومييا وحولها. أما الهيكل الأساسي للطرق في بقية مناطق الإقليم فهو أكثر بساطة، لكنه يحسّن باستمرار. ويوجد في كاليدونيا الجديدة نحو ٥ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، حوالي نصفها معبد. وتجري عمليات الشحن الخارجية في الغالب عبر نومييا. وهناك خدمات لنقل الركاب والبضائع، وميناء لليخوت والزوارق الترفيهية الأخرى. ويعتمد الإقليم اعتماداً كبيراً على النقل الجوي لتأمين الحركة الدولية والداخلية للمسافرين والبضائع على حد سواء. وترتبط خدمات دولية كثيرة مطار نومييا، لا توتونوا بالبلدان المجاورة وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وهناك خدمات منتظمة من المطار الداخلي، ماجنتا، إلى الجزر البعيدة والبلدات الكبيرة في الجزيرة الرئيسية. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تنتهي المرحلة الثانية من عملية تحديد المطار (التي تبلغ كلفتها ٨٠ مليون يورو) في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٢٢ - وتدير الشركة الحكومية المسماة مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير. وتطورت مرافق الإنترنت وازداد استخدامه بسرعة في السنوات الأخيرة، ولكن على غرار مجالات أخرى لا تتوافر الإحصاءات. والاشتراكات في الهواتف المحمولة آخذة في الازدياد، ولكن التغطية لا تزال متوقفة عند أقل من ٥٠ في المائة من مساحة الإقليم، وهي تتركز في معظمها في المناطق الساحلية.

واو - السياحة والبيئة

٢٣ - تمثل السياحة ما يقارب ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم الركود الاقتصادي، يشهد هذا القطاع نمواً يعزى أساساً إلى العملاء المحليين. وزاد عدد المسافرين على متن السفن السياحية بنسبة ثلاثة أضعاف قياساً إلى عام ٢٠٠٥، إذ زار أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ منهم كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١١.

٢٤ - وتحظى كاليدونيا الجديدة بتنوع بيولوجي غني للغاية وهي تمتلك ثاني أكبر رصيف مرجاني في العالم بعد أستراليا. وأعلنت بحيرتها الشاطئية موقعاً من مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد أعرب في تقرير صادر عن منظمة الحفظ الدولية في شباط/فبراير ٢٠١١ عن القلق إزاء الأثر السلبى لتعدين النيكل وإزالة الغابات على النباتات والحيوانات الفريدة في كاليدونيا الجديدة. ويحتل الإقليم

المركز الثاني بين مناطق العالم الـ ١٠ التي تهمس الحاجة فيها إلى اتخاذ إجراءات بشأن الغابات المهددة بالإزالة: وقد فقدَ ٩٥ في المائة من غطاءه الحرجي الأصلي.

٢٥ - وتهدد إزالة الغابات كثيراً من الأنواع المستوطنة، بما فيها عدة نباتات وطيور. فعلى سبيل المثال، تعد طيور الكاغو (*Rhynochetos jubatus*) النوع الوحيد الذي نجح من فصيلة الطيور Rhynochetidae، وربما كانت من أشهر الطيور المحلية في كاليدونيا الجديدة. وتعد الجزر أيضاً موطناً لإحدى أكبر العظائيات، وهي عظاية كاليدونيا الجديدة العملاقة (*Rhacodactylus leachianus*).

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٦ - تكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بكاليدونيا الجديدة أن لدى الإقليم مؤشراً مرتفعاً للتنمية البشرية. فالعمر المتوقع عند الولادة يبلغ ٧٦ سنة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار يزيد على ٩٦ في المائة، وتبلغ نسبة الالتحاق بالدراسة (جميع المستويات) نحو ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بفرنسا يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه التفاوت والاختلال. وهذه الاختلالات ديمغرافية في طبيعتها إذ يتركز ٧١ في المائة من السكان في مقاطعة الجنوب. وباحتساب ضواحي نوميا، يقطن في منطقة نوميا الحضرية الكبرى ٦٣ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٣,٤ نسمة في كل كيلومتر مربع (٩٩٩,٧ نسمة في كل كيلومتر مربع في نوميا) مقابل ٤,٦ نسمة فقط في كل كيلومتر مربع في مقاطعة الشمال و ١١,١ نسمة في كل كيلومتر مربع في مقاطعة جزر لويالتي.

٢٧ - وهذه الاختلالات اجتماعية أيضاً إذ إن ٦٦ في المائة من السكان البالغين ١٤ سنة أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لويالتي ليست لديهم مؤهلات مقابل ٣٥ في المائة في مقاطعة الجنوب. وأخيراً، هناك اختلالات اقتصادية. فكما ذكر في الفقرة ١٦ أعلاه، تختلف دخول الأسر المعيشية كثيراً من مقاطعة إلى أخرى. فمُعَامِل دجيني، الذي يقيس التفاوت في الدخل، هو ٥,٠.

باء - العمالة

٢٨ - انخفض عدد سكان كاليدونيا الجديدة الباحثين عن عمل إلى ٢١٨ ٧ شخصاً في الربع الأول من عام ٢٠١٢، مما يشكل تحسناً مقارنة بعددهم البالغ ٥٦٠ ٧ شخص في نهاية

الربع الأول من عام ٢٠١١. كما أن الفوارق بين المناطق تظهر بجلاء في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. إلا أن بدء العمل التدريجي لمنشأة تعدين النيكل (KNS) بمقاطعة الشمال، في عام ٢٠١٢، قد أتاح إيجاد ٨ ٠٠٠ فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر، سيخصص الكثير منها للسكان المحليين. وأشارت حكومة كاليدونيا الجديدة إلى أنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكانك. ودخل قانون البلد رقم ٢٠١٢-٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتعلق بحماية العمالة المحلية وتعزيزها ودعمها، حيز النفاذ تماماً مع تعيين أعضاء اللجنة المشتركة للعمالة المحلية في بداية شهر شباط/فبراير ٢٠١٢. وينص القانون على أن تشغيل مواطن من كاليدونيا الجديدة هو القاعدة. وإن لم يتوافر مثل هؤلاء المواطنين، يتعين على رب العمل، عندما تكون الكفاءات متساوية، أن يختار شخصاً أثبت أنه مقيم في الإقليم منذ مدة كافية من الزمن.

٢٩ - ويواصل بعض ممثلي الكانك الإعراب عن القلق إزاء تدفق هجرة العمال إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة كاليدونيا الجديدة بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والمديرين غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهراً، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقاً لحكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع القوة العاملة المستضافة في منشأة النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتخطط الحكومة لتوفير التدريب المهني للكاليدونيين، وذلك بهدف إفراح المجال أمامهم لشغل ٩٥ في المائة من فرص العمل التي سيتم إيجادها في قطاع الصناعة التعدينية في المستقبل.

جيم - التعليم

٣٠ - نقل القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ صلاحية إدارة التعليم الابتدائي العام إلى سلطات كاليدونيا الجديدة ومنحها الحق في تكييف المناهج الدراسية وفقاً للخلفيات الثقافية واللغوية المحلية، بما في ذلك التعليم بلغات الكانك. وقد وقّعت خمسة اتفاقات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة لتنظيم نقل صلاحيات التعليم الثانوي إلى الإقليم، على أن تتم عملية النقل رسمياً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣١ - وتركز عدة معاهد بحوث، توجد في نومييا أساساً، على دراسات عن التنوع البيولوجي والبيئة وعلم الأحياء والجيولوجيا والنيكل والأوقيانوغرافيا والتاريخ وعلم الإنسان وعلم الاجتماع واللسانيات (الخاصة بلغات الكانك).

دال - الرعاية الصحية

٣٢ - في عام ٢٠١٠، بلغ العمر المتوقع عند الولادة ٧٤,٤ سنة للذكور و ٨٠,٧ للإناث. وحسب ما جاء في الموجز القطري للمعلومات الصحية الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، لدى كاليديونيا الجديدة برنامج لصحة الأم والطفل يعمل جيدا. وتظل الأمراض السارية مشكلة من مشاكل الصحة العامة وتتفشى كثيرا الأمراض المنقولة جنسيا. وتمثل الأمراض غير السارية عبئا كبيرا وتعد أمراض القلب والشرابين وداء السكري والسرطان أكثر هذه الأمراض شيوعا.

٣٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، توجد في نوميا ثلاثة مستشفيات عامة (فيها ٤٩٢ سريرا)، وثلاث عيادات خاصة (فيها ١٧٨ سريرا) وأربعة مستشفيات متخصصة (فيها ١٨٤ سريرا). وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، شُرع في عام ٢٠١١ في تشييد مستشفى جديد بالقرب من نوميا، بعد موافقة كونغرس كاليديونيا الجديدة على مشروع بقيمة ٥٣٠ مليون دولار يتوقع أن يستغرق أربع سنوات. وعلى صعيد المقاطعات، توفر خدمات الرعاية الصحية العامة المتكاملة من خلال سبعة مراكز للخدمات الاجتماعية والطبية فيها ٤٢ سرير مستشفى، و ١٩ مركزا طبيا، و ١٤ مستوصفا، و ٥٥ مرفقا للاستشارة الطبية، و ٢٢ مركزا للرعاية الصحية للأسنان.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٤ - يحدد القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليديونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية.

٣٥ - وكاليديونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كان لديها مركز مراقب فيه منذ عام ١٩٩٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كرر رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة الإعراب عن ترقب الإقليم إلى الحصول على عضوية كاملة في المنظمة. ومن المقرر أن تُجري لجنة المنتدى الوزارية زيارة تقييمية في عام ٢٠١٣.

٣٦ - أُحرِيت في الفترة من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ الزيارة الثانية للبعثة الوزارية الرفيعة المستوى لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية من أجل رصد تنفيذ اتفاق نوميا وتقييمه سنويا. والتقت البعثة بالسلطات الحكومية في كاليديونيا الجديدة، بما في ذلك المفوض السامي الفرنسي، وحكومة وكونغرس كاليديونيا الجديدة، ومؤسسات أخرى مثل مجلس الشيوخ العرقي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكاليديونيا الجديدة، والزعماء التقليديين

وزعماء مجالس المقاطعات لجزر لويالتي ومقاطعة الشمال ومقاطعة الجنوب. ولاحظت البعثة أن هناك خمس صلاحيات يتعين نقلها بموجب اتفاق نومييا، وأنه يجب التوعية على نطاق أوسع بالعملية المفضية إلى استفتاء ٢٠١٤ - ٢٠١٨ وتوفير توجيهات واضحة لهذه العملية. ولاحظت البعثة أيضا أن دور لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ليس مفهوما بشكل واضح على نطاق الإقليم.

٣٧ - وجرى الافتتاح الرسمي لوحدة جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني في مقر أمانة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية في بور فيلا، في شباط/فبراير ٢٠١٣. وستتيح هذه الوحدة توفير المشورة الاستراتيجية بشأن التطورات السياسية في كاليدونيا الجديدة، ومراقبة تنفيذ اتفاق نومييا، وتأمين الاتصال بالمكتب السياسي لجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني بشأن مسائل مجموعة رأس الحربة، وتنسيق وإدارة اجتماعات هيئات مجموعة رأس الحربة بشأن المسائل المتعلقة بجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني، وإدارة البعثات التقنية والوزارية الرفيعة المستوى المنتشرة في كاليدونيا الجديدة، في جملة مهام أخرى.

٣٨ - وكاليدونيا الجديدة هي عضو في جماعة منطقة المحيط الهادئ، التي تعد أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وتتخذ أمانتها من نومييا مقرا لها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها، منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وبرنامج تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ ورابطة المنظمات غير الحكومية بجزر المحيط الهادئ، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٢، عُقد في نومييا المؤتمر الثالث والعشرون لبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، برئاسة كاليدونيا الجديدة.

٣٩ - وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحه معاهدة روما، وتلقى كاليدونيا الجديدة معونة إنمائية من الاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر المخصص للبلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار الذي يغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وشارك رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة في المنتدى الحادي عشر للحوار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار في إيلوليسات، غرينلاند (إقليم واقع ما وراء البحار يحافظ على علاقات خاصة مع الدانمرك)، المعقود يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في إطار المفاوضات المتعلقة بالمقترح التشريعي لقرار انتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ووجه الرئيس الانتباه إلى ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة يمكن إدخال

تحسينات على الأحكام المتصلة بها: (أ) فيما يتعلق بهدف تعزيز التكامل الإقليمي للبلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار، شدد الرئيس على أن المفوضية الأوروبية يجب أن تُدرج في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر تدابير مبتكرة ومرنة كي تبدأ البلدان والأقاليم أخيراً بتنفيذ مشاريع إقليمية مع الدول المجاورة؛ (ب) في ما يتعلق بالحكومة والحوار، أعرب باسم الحكومة عن قلقه العميق إزاء إغلاق مكتب نومييا على نحو ما تتوخاه الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي ودعا المفوضية الأوروبية إلى إيجاد حل لتأمين استمرار وجوده في كاليدونيا الجديدة وإدارة ملفات البلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار المتصلة مباشرة بالإدارة العامة للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية (EuropeAid) في بروكسل؛ (ج) ركز رئيس الحكومة أيضاً على المسألة التي لا تزال دون حل، وهي إمكانية انتفاع بلدان وأقاليم ما وراء البحار بالبرامج المجتمعية والصكوك الأخرى المتاحة للمساعدة الخارجية. وهذه البرامج، مثل الصك المالي للبيئة أو رؤية عام ٢٠٢٠ للبحث والابتكار، هي برامج هامة بالنسبة إلى بلدان وأقاليم ما وراء البحار لأنه، خلافاً للصناديق الهيكلية لأكثر المناطق بعداً عن المركز، فإن الأموال الذي جرى خفضها في صندوق التنمية الأوروبي لا تسمح بإعداد المشاريع ضمن مجموعة واسعة من المجالات.

٤٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقع وزير التعاون ووزير شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقية بشأن استضافة "نواب لكاليدونيا الجديدة" في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في المحيط الهادئ. وتدرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ اتفاق نومييا والقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ فيما يتعلق بإتاحة إمكانية لتمثيل كاليدونيا الجديدة لدى دول منطقة المحيط الهادئ. وجرى تعيين أول نائب لكاليدونيا الجديدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لدى سفارة فرنسا في نيوزيلندا.

سادس - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة كاليدونيا الجديدة

٤١ - ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز كاليدونيا الجديدة في المستقبل في الفرع الأول والفرع السابع - باء من ورقة العمل هذه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - أتاح الاجتماع العاشر للجنة الموقعين المعقود في باريس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لكل من السلطات العليا في الدولة، ورئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير

شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، إعادة تأكيد تمسكهم القوي بالاحترام المطلق لاتفاق نومييا، والتأكيد أن فرنسا ستواصل العملية الجارية بروح من الحياد التام (ويرد في مرفق هذا التقرير النص الكامل لبيان الاستنتاجات). وذكر رئيس الجمهورية في كلمته أمام المشاركين في اجتماع اللجنة المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال، ولا سيما التصدي لغلاء المعيشة، ونقل الصلاحيات التي لم تُنقل بعد، وسبل مكافحة أوجه عدم المساواة المستمرة في الإقليم، ومستقبل تعدين النيكل واستعراض أعمال اللجنة التوجيهية بشأن الإشكالية المؤسسية. وشدد على أنه لا يزال هناك "الكثير من العمل الملموس والتقني واليومي الذي يتعين القيام به قبل موعد الاستحقاقات المنصوص عليها في الاتفاق"، في فترة حاسمة بالنسبة إلى كاليدونيا الجديدة. ولاحظ أيضا أن الاتفاق "يشير إلى أن السؤال المطروح يتيح الخيار بين الحصول على السيادة الكاملة والبقاء في الجمهورية. لكن لا يمنع أن يسترشد هذا الخيار بتزويد النخبين بالمعلومات عن الشروط التي سيجري فيها تنظيم السيادة الكاملة أو البقاء في الجمهورية".

٤٣ - وذكر رئيس الوزراء جان - مارك إيرو، من جانبه، أن اتفاق نومييا يمثل "الاعتراف الكامل بهوية الكاناك وبإنهاء الاستعمار باعتبارهما شرطين مسبقين، إنما أيضا كوسيلتين، [...] والاعتراف بشرعية جميع الجماعات التي شاركت في بناء كاليدونيا الجديدة، [...] والسيادة المشتركة مع فرنسا، والدرب نحو السيادة الكاملة إذا قرر أبناء كاليدونيا الجديدة ذلك". وفي مجال نقل الصلاحيات، شدد رئيس الوزراء على أن الحكومة ستؤمن مواكبة حقيقية من غير لامبالاة ولا إهمال. وتقضي قوانين البلد بأن يجري، قبل عام ٢٠١٤، نقل القانون المدني والقانون التجاري والأمن المدني، بمساعدة تقنية من الدولة. وعلى صعيد إعادة التوازن الاقتصادي، يُفترض لعقد التنمية المبرم بين الدولة وكاليدونيا الجديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أن "يتيح تطوير المرافق العامة، ولا سيما في المقاطعتين الأقل تجهيزا". وفي ما يتعلق ببرنامج "قيادات المستقبل"، أكد رئيس الوزراء أن هذا البرنامج يجب أن يستمر، ملاحظا أن "أبناء كاليدونيا الجديدة ليسوا ممثلين تمثيلا كافيا في مواقع المسؤولية في الدولة، وبوجه خاص في الوظائف السيادية". ثم أضاف أن إجراءات استقدام الموظفين وقواعد الترقية والتنقل "يبدو بوضوح أنها لا تتوافق مع هذا الغرض". وبهذا المعنى، وتحت تنسيق وزير شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار والوزارة المكلفة بالخدمة المدنية، سيجري تقديم اقتراحات "لإحراز تقدم هام وملموس". وبالنظر إلى أن تقييم اتفاق نومييا الذي جرى في عام ٢٠١١ كان قد شدد على ضرورة تحسين النتائج على صعيد التنفيذ، ولا سيما إعادة التوازن الاقتصادي باعتبارها غير كافية، فقد طُلب إلى المفوض السامي "العمل في عام ٢٠١٣ مع جميع الشركاء على وضع مقترحات بشأن تطور السياسات العامة، بأسلوب

عملي ووفقا لروح الاتفاق. أما بالنسبة إلى الخروج من اتفاق نومييا، فقد أكد رئيس الوزراء ما تبذله بعثة الفكر التي جرى تمديد أعمالها.

سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٤ - اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مشروع قرار عرضه ممثل فيجي باسم بلده وباسم بابوا غينيا الجديدة (انظر A/AC.109/2012/L.12).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٥ - في الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة الرابعة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ألقى رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة كلمة أمام اللجنة وأحاطها علماً بأخر المعلومات عن الحالة في الإقليم. ولاحظ أن السلطات المؤسسية نُقلت وفقاً للجدول الزمني المحدد: التعليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقد جرى توقيع اتفاقيتين لنقل الصلاحيات المتعلقة بالسلامة البحرية وحماية الكائنات الحية في البحار في نيسان/أبريل ٢٠١٢، واتفاقية وكالة تنمية ثقافة الكانك في آب/أغسطس ٢٠١٢. وأكد رئيس الحكومة أنه سيجري التقيد بالجدول الزمني لنقل الصلاحيات على النحو المحدد في اتفاق نومييا تقيداً تاماً، وأعلن أن نقل الأمن المدني سيدخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لا يزال هدف إعادة التوازن الاقتصادي والمكاني والاجتماعي، على النحو المنشود في اتفاق نومييا، يشكل الأولوية القصوى للحكومة. وأعلن أيضاً أن مخطط التنظيم والتنمية "كاليدونيا الجديدة لعام ٢٠٢٥" سيُحال إلى أعضاء الكونغرس في وقت قريب جداً، وأشار إلى بدء تنفيذ "منحة التقاعد التضامنية" و "الحدا الأدنى لضمان الشيخوخة" منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ما يتعلق بشق العلاقات الخارجية لكاليدونيا الجديدة، أبلغ اللجنة أنه عقب توقيع اتفاقية مع الدولة لتعيين ممثلين للإقليم في السفارات الفرنسية لمنطقة المحيط الهادئ، عُيّن أول مندوب لكاليدونيا الجديدة في ويلينغتون. وتواصل الحكومة تنويع مجال التعاون الثنائي. وفي مجال التعاون المتعدد الأطراف، أشار إلى أن الإقليم قد استضاف وفداً من كبار ممثلي مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، التي ستتولى جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني رئاستها، وأحال الرئيس طلباً لتصبح كاليدونيا الجديدة عضواً في هذه المنظمة. وشارك الإقليم أيضاً في مؤتمر قمة منتدى جزر المحيط الهادئ وكرر طلب

الحصول على مركز عضو كامل فيه، وفي ما يتعلق بجماعة المحيط الهادئ، أحاط الرئيس علماً بأن الحكومة قررت زيادة مساهماتها إلى حد كبير في الميزانية التشغيلية للجماعة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، لتصبح بذلك رابع مساهم بعد أستراليا والاتحاد الأوروبي وفرنسا، وأمام الولايات المتحدة ونيوزيلندا.

٤٦ - وفي الجلسة السادسة التي عقدها اللجنة الرابعة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لاحظ ممثل بابوا غينيا الجديدة، متحدثاً أيضاً باسم فيجي، أنه في حالة كاليدونيا الجديدة، تسعى مجموعة رأس الحربة الميلانيزية إلى تيسير تنفيذ اتفاق نوميا والعمل مع شعب الكاناك، مشدداً على ضرورة وضع برامج تدريب خاصة في مجالات عديدة.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٧ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٣٠/٦٧، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/67/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً.

المرفق

الاجتماع العاشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

قصر ماتينيون

عقدت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا، المنشأة بموجب البند ٦-٥ من الاتفاق، اجتماعها العاشر يوم الخميس ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، برئاسة السيد جان - مارك إيرو، رئيس الوزراء.

وشارك في اجتماع اللجنة، بصفة موقعين، كل من السيد روك فاميتان، يرافقه السيد ألويسو ساكو، والسيد بول نياوتين، يرافقه السيد أندريه نيميا، والسيد فيكتور توتوغورو، يرافقه السيد جان كرونييه، والسيد بيير فروجييه، والسيد سيمون لويكوت، يرافقه السيدة باسكال دونيغيان - بانشو، والسيد برنار دولادريار، والسيد هارولد مارتان، يرافقه السيدة سيلفي روبينو.

وشارك أيضا في الاجتماع برلمانيون وممثلون عن المؤسسات في كاليدونيا الجديدة. صونيا لاغارد، نائبة الدائرة الأولى، والسيد فيليب غوميز، نائب الدائرة الثانية، والسيد هيلاريون فاندغو، عضو مجلس الشيوخ، والسيد موريس بونغغا، النائب الأوروبي، والسيد جيرار بوادجا، رئيس الكونغرس، والسيدة سينتيا ليچار، رئيسة مقاطعة الجنوب، والسيد نكو هنيون، رئيس مقاطعة جزر لويالي، والسيد لوك فيما، رئيس مجلس الشيوخ العرقي.

وجرى أخيرا توسيع الاجتماع العاشر للجنة ليشمل القوى السياسية الممثلة بمجموعة في كونغرس كاليدونيا الجديدة؛ وشارك بهذه الصفة في الاجتماع السيد بيير بروتنييه، والسيدة روسمايني سافوهمات، والسيدة كارولين ماشورو - رنييه، والسيد سيلفان بابوتي، والسيد جيرار رنييه، والسيد جيلبير تيوينون، والسيد جان - بيير دجيويه، والسيد فيليب ميشيل، والسيدة سوتيتا سيو لاغاديك.

وحضر الاجتماع أيضا السيد فيكتوران لورل، وزير شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، والسيد مارك فيزي، مستشار رئيس الجمهورية، والسيد ألبير دوبوي، المفوض السامي الفرنسي في كاليدونيا الجديدة، والسيد فنسان بوفييه، المندوب العام إلى الأقاليم الواقعة ما وراء البحار.

وافتح رئيس الوزراء أعمال الاجتماع العاشر للجنة الموقعين. وكانت جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال موضع عرض استهلاكي موجز قدّمه المفوض السامي أو المندوب العام إلى الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، مما أتاح فرصة لتبادل الآراء وأدى إلى الاستنتاجات المسجلة في بيان الاستنتاجات هذا.

أولاً - نقل الصلاحيات

جرى التذكير بالجدول الزمني لعام ٢٠١٣ لنقل الصلاحيات في المرحلة المقبلة: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للأمن المدني والملاحة الجوية الداخلية، و١ تموز/يوليه ٢٠١٣ للقانون المدني والقانون التجاري. وتخضع آخر عمليات نقل الصلاحيات المزمع إجراؤها للمادة ٢٧ من القانون الأساسي وتتعلق بالتعليم العالي، والاتصالات السمعية البصرية، والقواعد المتعلقة بإدارة المقاطعات والبلديات ومؤسساتها، والنظام المحاسبي والمالي للسلطات العامة ومؤسساتها العامة، والتدقيق في قانونية السلطات العامة ومؤسساتها العامة. وهذه العمليات هي جزء لا يتجزأ من نقل الصلاحيات المنصوص عليها، لكن يجب أن تكون موضوع طلب مقدم إلى الكونغرس للبدء بها، عند الاقتضاء.

١ - وأظهر تبادل الآراء حالة من الترقب لدى جميع الشركاء في كاليدونيا الجديدة لتأمين مواكبة معززة لنقل صلاحيات الدولة، بخاصة عند الإنجاز. ويشدّد هذا الترقب لا سيما وأن نقل الصلاحيات المقبل يشمل مجالات أساسية وذات تقنية عالية في آن، تتصل بتنظيم المؤسسات، وهي ستؤثر في الحياة اليومية لسكان كاليدونيا الجديدة.

وأعلن رئيس الوزراء عقب تبادل الآراء عن استعداد الدولة لتأمين مواكبة حقيقية لسلطات كاليدونيا الجديدة في ممارسة مسؤولياتها الجديدة. وقرر، لهذا الغرض، إنشاء هيئة دعم دائمة مشتركة بين الوزارات، مكلفة بمواكبة عملية نقل الصلاحيات الجارية أو المنجزة. وسيقود هذه الهيئة رئيس دائرة معيّنة مباشرة لدى المندوب العام إلى الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وستتألف الهيئة من خبراء تعيّن كل وزارة معينة واحداً منهم، وستجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. وستتمثل مهمتها في القيام، بوجه خاص، بما يلي بالتشاور مع سلطات كاليدونيا الجديدة:

- تحديد الشروط التي تحكم تحديث القوانين المنقولة بالفعل،
- معالجة الظروف والمشاكل الناجمة عن عمليات نقل الصلاحيات الجارية، في الوقت الحقيقي،

- الإعداد لعمليات نقل الصلاحيات المحتمل إجراؤها، لا سيما تلك المشمولة بالمادة ٢٧، بحيث تتوفر للكونغرس كافة عناصر التقييم لدى الإعلان عن موقفه وفقاً للقانون الأساسي لتقديمها إلى الاجتماع المقبل للموقعين.

٢ - وفي ١ كانون الثاني/يناير المقبل، سيجري نقل الصلاحيات إلى كاليدونيا الجديدة في مجال "شرطة وسلامة الملاحة الجوية الداخلية والمشغلين المقيمين في كاليدونيا الجديدة الذين يزاولون نشاطاً رئيسياً غير النقل الجوي الدولي". وفي هذا الصدد، ترحب لجنة الموقعين بأن تمارس كاليدونيا الجديدة والدولة صلاحياتهما الخاصة في مجال الطيران المدني ضمن دائرة واحدة هي إدارة الطيران المدني في كاليدونيا الجديدة، المنشأة في أيار/مايو ٢٠١٠. بموجب اتفاقية تستند إلى المادة ٥٦-١ من القانون الأساسي، وتضم هذه الدائرة ٢٣٠ عاملاً أغلبيتهم من الموظفين الخاضعين لقوانين كاليدونيا الجديدة، وقد أثبتت أهميتها.

وسعيًا إلى تنفيذ نقل الصلاحيات بنجاح، تدعو لجنة الموقعين الهيئة الدائمة المكلفة بمواكبة نقل الصلاحيات إلى النظر في مشروع اتفاقية المواكبة، وفي الاقتراح الذي قدمته الدولة لإنشاء جهاز يتيح لكاليدونيا الجديدة ممارسة صلاحياتها القانونية الجديدة، بالإضافة إلى طرائق النقل الأخرى التي ستجري ضمن الأطر التعاقدية المنصوص عليها في القانون الأساسي.

٣ - وأخيراً، في ما يتعلق بصلاحيات التعليم التي سبق أن جرى نقلها، أكد رئيس الوزراء التزام الدولة بالوفاء ببناء المدرستين الثانويتين مون - دور وبومبو. وستواصل الدراسة في عام ٢٠١٣.

وبالنسبة إلى المرحلة اللاحقة، أوضح رئيس الوزراء أنه سيحرص على تعبئة كافة الاعتمادات اللازمة لبناء المدرستين، بعد التصديق النهائي على بيان أعمال المشروعين. ولهذا الغرض، ستتوجه بعثة تقنية من الخبراء إلى كاليدونيا الجديدة في بداية عام ٢٠١٣.

وكرر الشركاء المحليون لاتفاق نومي الإعراب عن رغبتهم بأن يجري تسليم الشريحة الأولى من هذين المشروعين في بداية سنة ٢٠١٦ الدراسية.

ثانياً - إدخال تعديلات على القانون الأساسي

تتعلق الإشكالية التي تطرحها سلطة الشرطة الإدارية الخاصة برئيس الحكومة في كاليدونيا الجديدة بصلاحيات سبق أن جرى نقلها (حركة الملاحة البحرية) أو سيجري نقلها في عام ٢٠١٣ (حركة الملاحة الجوية والسلامة المدنية). وحث الكونغرس في قراره

المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ على نقل هذه السلطة إلى رئيس الحكومة، علاوة على سلطة الشرطة الإدارية العامة للمفوض السامي.

وتتعهد الحكومة بتقديم هذا التعديل للمادة ١٣٤ من القانون الأساسي في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال في النصف الأول من عام ٢٠١٣، بمقتضى الوسيلة التشريعية المفضلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعلن اللجنة موقفها المؤيد لتعديل القانون الأساسي المدوّن بما يتيح لكاليدونيا الجديدة إنشاء سلطات إدارية مستقلة محلية، مزوّدة بجميع الامتيازات ذات الصلة، أو إنشاء هذه السلطات ضمن القانون الأساسي مباشرة، وبدايةً في مجال المنافسة.

ثالثاً - التقدم الذي أحرزته اللجان التوجيهية المحلية الثلاث

اللجنة التوجيهية المعنية بتقييم نتائج اتفاق نوميّا: يُعتبر تقييم نتائج اتفاق نوميّا على النحو المبين في دراسة أجراها مكتب "Cabinet CM International" بمثابة استعراض مرحلي. لكن المشاركين في البعثات وضّحوا النقاط التي ما زال يتعين تحسينها.

وفي أعقاب تبادل الآراء الذي تناول، بوجه خاص، البُعد الجديد لسياسات معينة تتعلق بكاليدونيا الجديدة ككل، جرى الاعتراف بأن عملية إعادة التوازن لم تنته بعد، غير أنه توجد إرادة مشتركة لاستكشاف سبل التوفيق بين إعادة التوازن بين المقاطعات، وتنمية الأنشطة الاقتصادية، ومستوى التجهيزات الهيكلية، والتوزيع الجغرافي للسكان. وفي هذا الصدد، قررت لجنة الموقعين إنشاء فريق عامل (الدولة، والحكومة، والكونغرس، والمقاطعات) ضمن اللجنة التوجيهية. ويمكن أن تواكب أعمال هذا الفريق، على نحو مفيد، الأعمال الجارية في إطار الإصلاح الضريبي والموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها. وأتفق على تقديم الأعمال الأولى لهذا الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

اللجنة التوجيهية المعنية بمستقبل المؤسسات: قدمت بعثة الفكر المعنية بمستقبل المؤسسات في كاليدونيا الجديدة برنامج عملها لعام ٢٠١٣، وهو يتناول موضوع السلطات السيادية والإطار القانوني للمرحلة النهائية لاتفاق نوميّا التي ستبدأ حال إجراء انتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٤. ووافقت لجنة الموقعين على هذا البرنامج، وأعربت أيضاً عن رغبتها في أن تضع البعثة نماذج، من خلال المحاكاة، لمختلف الفرضيات الرئيسية المتعلقة بتطور المؤسسات، ووضع خرائط لممارسة السلطات السيادية وفقاً للخيارات الكبرى التي يمكن مواجهتها، استناداً إلى نتيجة المشاورة المنصوص عليها في الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة

عملها على مفهوم المواطنة في كاليديونيا الجديدة، وستتعمق فيه، وستقترح على اللجنة التوجيهية سبلاً لتحسين تفسيراته بشكل ملموس.

لجنة الصناعة الاستراتيجية والمواضيع المتعلقة بالنيكل

١ - مشروع كونيامبو - منشأة الشمال (كونيامبو نيكل - KNS): تؤكد الدولة مجدداً دعمها لمشروع كونيامبو، وهي ستستجيب في أوائل عام ٢٠١٣ لطلب الإفراج عن الشريحة الأخيرة من الإعفاء الضريبي، رهناً بمراجعة حسابات نفقات شركة كونيامبو نيكل المساهمة المبسطة. وستتأثر البعثة التي تقودها آن دوتشول على التقيد بالجدول الزمني للإنجاز، وبدء الشريحة الأولى من المنشأة في الأسابيع المقبلة، والزيادة التدريجية لإنتاجه بدءاً من الشريحة الثانية في عام ٢٠١٣.

٢ - مشروع غورو - منشأة الجنوب (فال نوفيل - كاليديوني): ستواصل البعثة متابعتها لهذا المشروع إلى حين إنجاز المادي المتوقع في نهاية عام ٢٠١٢، وفي ما بعد طوال مرحلة زيادة إنتاجه.

٣ - المخطط الاستراتيجي للنيكل في كاليديونيا الجديدة: ترحب لجنة الموقعين باختتام أعمال التحليل والتفكير لوضع مخطط استراتيجي صناعي للنيكل، خلال اجتماع لجنة الصناعة الاستراتيجية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتقرر لجنة الموقعين، تشجيعها في ذلك الإرادة السياسية للمضي قدماً معاً التي أعرب عنها، باتفاق الأطراف، خلال الاجتماع الأخير للجنة الصناعة الاستراتيجية، أن تواصل إعداد المخطط الاستراتيجي الصناعي ضمن هيئة محصورة أكثر مثل مؤتمر الرؤساء، المقرر عقده في إطار مخطط تنمية الثروات المعدنية في كاليديونيا - الجديدة، والذي وسع نطاقه ليشمل ممثل الدولة ورئيس الكونغرس، سعياً للعمل بفعالية في الأشهر المقبلة، بدعم من آن دوتشول. وستكون هذه الهيئة المحصورة مكلفة أيضاً باستعراض التحليلات والمقترحات المتعلقة بالنيكل التي جرى تقديمها في إطار إعداد مخطط التنمية والتنظيم لكاليديونيا الجديدة لعام ٢٠٢٥، لتأمين الاتساق مع المخطط الاستراتيجي الصناعي المقبل.

وتظل الدولة يقظة للغاية إزاء تطور رأسمال مجموعة ERAMET/SLN، وتشجع مجموعة ERAMET وشركة STCPI على مواصلة تنقيح اتفاقهما بوصفهما من المساهمين في "شركة النيكل" (SLN).

رابعاً - تقييم نتائج علامات الهوية

قدم ممثل مؤسسة إصدار العملة في أقاليم ما وراء البحار علامات الهوية التي ستُحفظ في المجموعة الجديدة من أوراق النقد، بما في ذلك ورقة النقد المقبلة البالغة قيمتها ٢٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ. ووافقت اللجنة على الجهاز المقدم وعلى موعد وطرائق نشر قطع النقد الجديدة. ووجه الوزير انتباه اللجنة إلى الحاجة الملحة لقيام الكونغرس بالتداول بشأن هذه القطعة تحديداً.

وتمناسبة مناقشة هذا البند، تلاحظ اللجنة مع الارتياح التوصية الإيجابية الصادرة بالإجماع عن لجنة التشريعات واللوائح العامة بشأن اقتراح إجراء مداولات لتشكيل لجنة للنظر في اعتماد علم يعبر عن هوية الكانكا والمستقبل المشترك للجميع. وفي غضون ذلك وما دام الحل غير متاح، يجب أن يبقى العلمان جنباً إلى جنب على نحو ما قرره الكونغرس، دون أن يعوق ذلك الشركاء في كاليدونيا الجديدة في بحثهم المشترك عن العلم، بمقتضى البند ١-٥ من اتفاق نومييا.

خامساً - عقود التنمية

ترحب اللجنة بما أدت إليه القرارات التحكيمية المتخذة في إطار الإدارة لعام ٢٠١٢ تحت سلطة السيد جان - مارك إيرو إذ سمحت بإزالة العوائق أمام توقيع آخر عقدين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وقد وقع العقد بين الدولة و كاليدونيا الجديدة بحضور السيد فيكتوران لورل في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ومن المتوقع توقيع العقد بين الدولة والمجتمعات المحلية قبل نهاية السنة. وأشار وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار إلى أنه سيكون يقظاً بوجه خاص إزاء احترام التزاماته، بما في ذلك من جانب الهيئات التنفيذية التابعة للدولة، وأن تقييماً سنوياً سيجري في نهاية الأشهر الستة الأولى من السنة في سياق التحضيرات لإعداد الميزانية.

سادساً - الأمن والعدالة

١ - تخطط اللجنة علماً بالشواغل التي أعرب عنها بشأن انعدام الأمن. ويشدد الوزير على أن كاليدونيا الجديدة لا تفتقر، على سبيل المقارنة، للإمكانات. لكن من المناسب في الفترة المقبلة أن تكون جميع السلطات، وفي طليعتها الدولة، يقظة بشكل خاص لكافة التطورات التي يمكن أن تهدد تماسك مجتمع كاليدونيا الجديدة. وبناء عليه، ستزيد الدولة من يقظتها للحفاظ على عناصر الأمن العام، وتعزيز تجنيد أبناء كاليدونيا الجديدة، ودعم مبادرات المؤسسات القائمة في الإقليم على صعيدي الوقاية والتماسك الاجتماعي.

وبوجه أكثر تحديداً، تلاحظ اللجنة أن الشعور بانعدام الأمن في كاليدونيا الجديدة يزداد من جراء التزايدات الاجتماعية والعرقية، وتنامي ظاهرة تناول الكحول، وأشكال العنف داخل الأسر، وجنوح القصر. وفي هذا الصدد، ستكون الحكومة يقظة إزاء عمل قوات الأمن العام وهي تقف على أهبة الاستعداد لمواكبة كاليدونيا الجديدة في شقّ "الوقاية" من الجنوح، ولا سيما فيما يتعلق بالقصر، والإدمان على الكحول، وأشكال العنف داخل الأسر.

٢ - وعرضت السيدة إمبير - كاريتا التوصيات الواردة في تقريرها المقدم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى وزيرة العدل، والتي أعدت عقب مرحلة من التشاور مع أصحاب المصلحة المحليين، وهي تتناول، من جهة، أعمال إعادة البناء في موقع سجن "Camp-Est"، ومن جهة أخرى، إقامة فرع إصلاحي بالقرب من كوني.

وتخطط اللجنة علماً بأن التقرير يدعو إلى إعطاء الأولوية للحفاظ على المركز الإصلاحي في Camp-Est، وتدعو إلى أن تتم العملية المستعجلة الجارية لتجديد المركز في المهلة المحددة، وأن يوضع حد للاكتظاظ في السجون مؤقتاً عن طريق نقل السجناء إلى مبان نموذجية لإتاحة إنجاز أعمال تجديد المباني القائمة.

وتلاحظ اللجنة مع الارتياح التوصية الداعية إلى إنشاء فرع محلي في حوار كوني، في إطار مشروع الإصلاحات هذا، فيما يشير ممثل وزيرة العدل إلى أن وزارة العدل تنظر في شروط تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير السيدة إمبير - كاريتا. وفي هذا الصدد، فإن تصميم هذا الفرع وتفاعله التام مع السياسة الجنائية يجب أن يكون موضع المزيد من الدراسات في عام ٢٠١٣.

ويشير إلى أن تقرير السيدة إمبير - كاريتا سيوجه إلى كافة السلطات المحلية. وأعلن من جهة أخرى أنه سيجري إنشاء وظيفتي قضاة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إحداهما لقاضي تنفيذ الأحكام.

سابعاً - غلاء المعيشة

تذكر الدولة أعضاء اللجنة بأن القانون المنظم للأقاليم الواقعة ما وراء البحار الصادر مؤخراً لا ينطبق، في معظم أحكامه، على كاليدونيا الجديدة، ما دامت المجالات ذات الصلة خاضعة لسلطتها. وتدعو الدولة شركاءها في كاليدونيا الجديدة إلى نقل الأحكام التي يرونها مفيدة لحالة كاليدونيا الجديدة تحديداً، وتشير إلى أنها تقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها في وضع وتنفيذ تشريعات محلية في هذا المجال.

وتخطط اللجنة علماً بالعرض الذي قدمه وزير الأقاليم الواقعة ما وراء البحار عن طبيعة الإطار التنظيمي الذي سيعتمد على وجه السرعة لتنفيذ أحكام القانون المنظم للاقتصاد ما وراء البحار، والمتعلقة بتخفيض الرسوم المصرفية في كاليدونيا الجديدة.

ثامناً - تدريب الأفراد

١ - تدعو اللجنة إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتقييم برنامج "قيادات المستقبل"، مع التركيز بوجه خاص على تحسين العمل الموجه إلى المؤسسات، ومواكبة المتدربين في اندماجهم المهني، ومواصلة الجهود باتجاه منطقة الشمال والجزر لتحقيق توازن جغرافي أفضل، واعتماد تحول استراتيجي نحو أنواع التدريب المتسمة بالامتياز، لملء الوظائف الناشئة عن نقل الصلاحيات ووظائف الإدارة العليا في القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير وزير الأقاليم الواقعة ما وراء البحار إلى أنه سيجري اعتماد نهج تشكيل المسارات الفردية، لا سيما عن طريق إعارة عناصر من الخدمة المدنية المحلية إلى إدارات الدولة، لمدة محددة، في كاليدونيا الجديدة وفي الإدارة المركزية.

ويجب أن تحدد هيئة الدعم الدائمة المشتركة بين الوزارات الأهداف لتأمين زيادة خبرات القيادات في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما في مجال نقل الصلاحيات.

٢ - وفي ما يتعلق بتمثيل أبناء كاليدونيا الجديدة، وبخاصة الكاناك، في الخدمة المدنية السيادية للدولة، تخطط اللجنة علماً بما أكدته رئيس الوزراء من استعداد لقيادة سياسة إرادية بهدف إحراز تقدم هام خلال ولاية البرلمان الحالي. وسيجري تقديم إجراءات ملموسة في هذا الصدد والبدء باعتمادها في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وفي هذا الإطار، تدعو لجنة الموقعين إلى قيام شركاء اتفاق نومييا ببذل جهد خاص لتزويد الطلاب الكاناك وطلاب الجزر المطلة على المحيط الهادئ بالمعلومات وتوعيتهم وتيسير انتفاعهم بالدراسات في مجال الصحة، ونجاحهم في المسابقات، وتوفير أفضل الظروف لعودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وسيستند هذا الجهد بوجه خاص إلى فريق عامل مشكّل في باريس.

٣ - وبالنسبة إلى جهاز "وظائف المستقبل"، تلاحظ اللجنة أنه في حال عدم توفر إمكانية تطبيقه محلياً ما لم يعتمد الكونغرس جهازاً خاصاً به للمساعدة على إيجاد وظائف، بمقتضى مركز كاليدونيا الجديدة، فإن الدولة تبدي استعدادها لتقديم الدعم إلى سلطات كاليدونيا الجديدة لدراسة المشروع على نحو شامل، والتعاقد اجتماعياً مع كاليدونيا الجديدة،

عند الاقتضاء، لتوضيح المعايير التي يمكن أن تشارك من خلالها في تمويل وظائف المستقبل، على أن يجري التنفيذ وفقاً لتشريعات كاليدونيا الجديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، توجه لجنة الموقعين تحية حارة إلى فوج كاليدونيا الجديدة للخدمة العسكرية، للدور الذي يضطلع به في عمله المتكثف مع إدماج الشباب.

وعلاوة على ذلك، اتفقت اللجنة على عقد اجتماع مقبل للجنة الموقعين في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
